مجلة دراسات بيت المقدس، 2020، 20(1): 139–154
DOI: 10.31456/beytulmakdis.693996

الحاضنة الشعبية للمقاومة الفلسطينية في مدينة بيت المقدس 1987–2019

موسى محمد عكاري*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الحاضنة الشعبية للمقاومة الفلسطينية في مدينة بيت المقدس، باعتبارها تشكل الدفيئة الحقيقية والظهير الشعبي، الذي يساند المقاومة ويحميها ويرعاها منذ اندلاع ثورات وانتفاضات الشعب الفلسطيني في الماضي وصولا إلى الحاضر. في هذه الدراسة سيتم تناول مفهوم الحاضنة الشعبية، ودورها في استمرار العمل المقاوم، وأهميتها في بلوغ المقاومة الفلسطينية لأهدافها الوطنية. وسيتم كذلك تناول أهم السياسات الإسرائيلية التي دأبت عليها حكومات الاحتلال منذ عام 1948، والتي كانت ترمي إلى تغييب دور الحاضنة الشعبية، وتحييدها عن دعم المقاومة عبر إشغال هذه الحاضنة بنفسها والعمل على إفسادها. بعد ذلك ستلقي هذه الدراسة الضوء على المرحلة الممتدة ما بعد اندلاع انتفاضة الحجارة في عام 1987 وحتى يومنا هذا، باعتبار أن هذه الانتفاضة تمثل مرحلة مهمة في تاريخ الشعب الفلسطيني، لمدى تأثيرها على إعادة انبعاث الحاضنة الشعبية بعد فشل السياسات الإسرائيلية في تغييبها عن أداء دورها. وسيتم كذلك إلقاء الضوء عن أشكال التفاف الحاضنة الشعبية مع المقاومة الفلسطينية، وما هي وسائل الضغط المستمرة التي تقوم بها سلطات الاحتلال على الحاضنة الشعبية في مدينة بيت المقدس بهدف خنقها والتضييق عليها. وفي ختام هذه الدراسة سنخلص إلى أهم التوصيات التي تتعلق بتفعيل دور الحاضنة الشعبية وضمان الحفاظ عليها وعدم تآكلها.

الكلمات المفتاحية: المقاومة الفلسطينية، الاحتلال الصهيوني، بيت المقدس، الدعم الشعبية، الانتفاضة.

The popular embrace of the Palestinian Resistance in Islamicjerusalem city 1987-2019

ABSTRACT: *This study aims to highlight the popular supportive base of the Palestinian resistance in the city of Bayt al-Maqdis, constituting the real grassroots and acting as a popular backbone which supports, protects and nurtures the resistance from the outbreak of the uprisings of the Palestinian people in the past and into the present. This study will address the concept of the popular embrace, its role in the continuation of the work of the resistance, and its importance in achieving the national goals of the Palestinian resistance. Additionally, the study will address the main Israeli policies that the occupation government has been implementing since 1948 that have aimed to negate the role of the popular embrace of the resistance by neutralising its support and by defusing the popular base and working to corrupt it. This study will then shed light on the extended period after the outbreak of the 1987 Intifada up to the present moment, as this first Intifada represents an important stage in the history of the Palestinian people for its impact on the rebirth of a popular supportive base after Israeli policies failed*

* معهد التميز لدراسات بيت المقدس، جامعة شمال ماليزيا (UUM)، ماليزيا، mmda.2011@hotmail.com

to defuse its role. The study will also shed light on the forms of popular supportive bases in embracing the Palestinian resistance, and what means are used to exert constant pressure on the popular supportive bases in the city of Bayt al-Maqdis in aiming to supress and restrict it. The study will conclude with recommendations concerning activating the role of the popular supportive bases further to ensure its steadfastness and perseverance.

KEYWORDS: *Palestinian resistance, Zionist occupation, Bayt al-Maqdis, Popular support, Intifada.*

توطئة

منذ الاحتلال الصهيوني لجزء من فلسطين عام 1948 مروراً بتوسعه إلى كامل تراب فلسطين في عام 1967 وصولاً إلى يومنا هذا، فقد كان الشعب الفلسطيني بكل مكوناته وأطيافه هو منبع الثورات ومولد الانتفاضات. وبينما بدأت انتفاضات الشعب الفلسطيني بحادثٍ صغير، ما لبث حتى تحول إلى شرارة في حقلٍ من القلوب الغاضبة من جحيم المعاناة وقمع الاحتلال، فيُشعل بها أتون غضبه عبر كل الوسائل المتاحة من إلقاء للحجر أو زجاجة حارقة، أو طعنة سكين أو عملية دهس أو اطلاق نار، أو حتى بإلقاء نفسه قنبلة بشرية بين الأعداء، فتتحول ردة الفعل من هبة جماهيرية انفعالية إلى انتفاضة عارمة منظمة، ذات أهداف عادلة وواضحة يرنو إليها الشعب فيرعاها ويساندها، ويأمن لها أسباب العيش ويوفر لها الحضن الدافئ والحامي، حتى تستمر وصولاً إلى هذه الأهداف التي بها ينعتق من كنف الاحتلال وطغيانه. بالمقابل فإن هذا يلقي مسئولية أكبر على عاتق المقاومين حتى يرتقوا في فعلهم الميداني والسياسي إلى حد تطلعات شعبهم، وإلا فإن أول خسائر المقاومة بل وأخطرها على الإطلاق يكمن في خوض القتال بدون ظهير شعبي.

مفهوم الحاضنة الشعبية

الحاضنة الشعبية هو المصطلح الذي يُطلق على التأييد والدعم الشعبي للثائرين أو للمسلحين أمام خصومهم، سواء كان هؤلاء الخصوم النظام القائم المحلي أو القوة الأجنبية المحتلة. أو بعبارة أخرى: "الحاضنة الشعبية هي مجموعة من الفعاليات والمواقف الشعبية المساندة لقضية ما، وتأتي انعكاسًا لموقف أيديولوجي أو سياسي، كما تتأثر بالانتماء إلى ثقافة مشتركة، وتتسع أو تضيق حسب الظروف السياسية.[1] بينما اعتبرها آخرون بأنها تلك البيئة التي تحتضن المقاومة الشعبية، وتكون مستعدة من خلال هذا الاحتضان أن توجِد لها بيئة عمل مناسبة وصحية، وأن تدعمها سياسيا واقتصاديا وتوفر لها ما تتطلبه من احتياجات، وأن تتحمل التكاليف والاستحقاقات والأثمان الناتج عن هذا التحمُّل.[2] كما ويرى الباحث الفلسطيني فايز أبو شمالة بأن الحاضنة الشعبية: "قوامها الأشخاص المقتنعون بخط المقاومة، أولئك مستعدون لتقديم التضحيات

وراضون عن أي نتائج تأتي بها أي مواجهة مع الاحتلال، وهي الحماية الشعبية أو الخطوط الخلفية للمقاومة وتشكل جبهة الإسناد اللوجستي لها".[3]

ويعلل ابن خلدون ذلك بأن "كلّ أمر تحمل عليه الكافة فلا بد له من العصبيّة"، ويستدل بالحديث النبوي: "ما بعث الله نبيّا إلّا في منعة من قومه" وإذا كان هذا في الأنبياء وهم أولى الناس بخرق العوائد، فما ظنك بغيرهم ألا تخرق له العادة في الغلب بغير عصبية وأحوال الملوك والدّول راسخة قويّة لا يزحزحها ويهدم بناءها إلّا المطالبة القويّة الّتي من ورائها عصبيّة القبائل والعشائر.[4] ولا ريب اليوم بأن من يكسب الشعب يكسب المعركة، لأنه إذا انعزل المقاومون عن الشعب ولم يقتنع الشعب بقضيتهم يصبحون فرادى، وطالما أنهم يخوضون صراعاً دموياً فقد يُقتَل منهم خمسة أو عشرة أو أكثر كل يوم وهكذا حتى ينتهون. وحتى يبقى التناغم مستمراً بين المقاومين وبين حاضنتهم الشعبية، لا بد من التفاعل مع هذه الحاضنة باعتبارها تفكر وتقدر وتنتقد أيضاً، ويهمها دائماً معرفة ما يجري وما تريد القيادة أن تقوم به ولماذا، ومتى، ويهمها أيضاً أن تكون شريكة في تقرير مصيرها، فلا تنسلخ القيادة عن الجماهير ولا تسير تحقيقاً لرغبات طائفة قليلة أو تمضي لتحقيق مصالح ضيقة. ومن المهم جدا أن يكون استخدامها للعنف مبررا شرعيا ووطنيا، وأن يشعر الشعب أن اللجوء إليه ما هو إلا للدفاع عنه ونيابة عنه. فقبل بدء أي معركة أو مواجهة عسكرية يبقى التأييد الشعبي هو الركن الأساسي وهو الحليف الطبيعي لقوى المقاومة، فلا يمكن للحرب أن تقوم ضد إرادة شعبية، أو حتى في ظل لا مبالاة شعبية.

السياسة الإسرائيلية لتغييب واستهداف الحاضنة الشعبية

منذ الاحتلال الصهيوني لفلسطين عام 1948، عمدت القوات الصهيونية على تغييب الشعب الفلسطيني، عبر عدة وسائل كان على رأسها تنفيذ المذابح الجماعية على غرار مذبحة دير ياسين وغيرها، ومن ثم تهجير السكان وهدم القرى لضمان عدم عودة السكان إليها. أما بعد حرب الأيام الستة عام 1967 وبعد فشل القوات الإسرائيلية من تهجير السكان الفلسطينيين، فقد عملت السلطات الإسرائيلية على مسح الهوية الفلسطينية وعلى إفساد المجتمع الفلسطيني، وإلهائه بتحصيل لقمة العيش على أقل تقدير، وفي هذا السياق فقد كانت رئيسة الوزراء الإسرائيلية تقول: "لا يوجد شعب اسمه الشعب الفلسطيني؟"[5] كذلك فإن حكومات الاحتلال الإسرائيلي كانت تعتبر الشعب الفلسطيني مجرد سكان يسكنون في مناطق يهودية تاريخية، حيث كانت تطلق عليهم مصطلح سكان يهودا والسامرة ومنطقة غزة (תושבי יהודה, שומרון ועזה) أو سكان المناطق (תושבי השטחים)، والمقصود بهذه المناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما كانت مدينة بيت المقدس استثناءً عن هذه المناطق، كذلك فقد أطلقت الحكومات الإسرائيلية أسماء بديلة عن أسماء مدن وشوارع الضفة الغربية وقطاع غزة.[6] ولضمان تغييب الشعب الفلسطيني عن قضيته الوطنية، فقد

كانت أول خطوة تقوم بها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة وبقية الأراضي العربية المحتلة أن فرضت نظام الحكم العسكري عليها، فيما حلّت جميع الدوائر والمؤسسات والبلديات والهيئات والمنظمات الرسمية والشعبية، وحظرت مختلف الأحزاب السياسية التي كانت قائمة العلنية منها وشبه العلنية، وأصدرت سلسلة من القوانين والقرارات والإجراءات، علاوة على أكثر من 40 أمراً عسكريا منذ عام 1967 وحتى أوسلو. وقد جاءت هذه الإجراءات ضمن مشروع قدمه وزير الجيش الإسرائيلي موشي ديان أطلق عليه "سياسات الأمر الواقع"، وقد شمل عدة إجراءات كانت على النحو التالي:

1. السيطرة المادية على الأرض والموارد المائية من خلال نظام متشدد للحد من التوسع العمراني لسكان الضفة والقطاع، وتحديد إمكانية استغلال الموارد المائية بالنسبة للفلسطينيين.
2. دمج شبكات المياه والكهرباء والطرق وجميع الدوائر المدنية والخدماتية بالشبكات والدوائر والمؤسسات والوزارات الإسرائيلية، الأمر الذي جعل البنية التحتية الفلسطينية تعتمد بشكل مطلق على خدمات الإحتلال.
3. امتصاص الاقتصاد الإسرائيلي (وخصوصا قطاعات البناء والخدمات) للعمالة الفلسطينية غير الماهرة.
4. إلحاق اقتصاد الأراضي المحتلة في الضفة والقطاع بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي، وتحويل السوق فيهما إلى سوق حرة للسلع الإسرائيلية بدون وجود أي نظام جمركي، وبدون أن تمتد منافع ذلك لتشمل منتوجات الضفة والقطاع داخل السوق الإسرائيلية.

وقد تقدمت سلطات الحكم العسكري خطوة جديدة باتجاه إحكام السيطرة على المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، من خلال استغلال البنى الاجتماعية العشائرية فيما أطلق عليه مشروع "روابط القرى"، حيث بدأت تتصل بمخاتير القرى وتعّين رؤساء بلديات على خلفية عشائرية، إلى جانب ربط جميع المؤسسات الخدمية والتعليمية والزراعية والتجارية والصناعية والصحية والإدارية المتصلة بشكل مباشر بحياة الفلسطينيين اليومية، بضباط ارتباط تابعين للحكم العسكري ويعملون في جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي "الشباك"، ويجيدون اللغة العربية ويعرفون مكامن الضعف والقوة في المجتمع الفلسطيني.[7] فيما حاولت السلطات الإسرائيلية عام 1976 تمرير مخططها هذا وشرعنته، عبر الدعوة لإجراءات انتخابات بلدية لإنتاج قيادة متعاونة معها، إلا أن نتائج هذه الانتخابات قد أسفرت عن فوز قيادات ورموز وطنية، الأمر الذى أدى إلى ردة فعل قوية من قبل السلطات الإسرائيلية؛ حيث تعاملت بعنف، فقام تنظيم يطلق على نفسه "التنظيم اليهودي السري" بعدة محاولات لاغتيال بعض رؤساء البلديات الفلسطينية المنتخبين وهم: بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس، وكريم خلف رئيس بلدية رام الله، وإبراهيم الطويل رئيس بلدية البيرة مما أدى إلى إصابتهم نتيجة استخدام المتفجرات، بينما تم أبعاد آخرين خارج فلسطين، وهم فهد القواسمي رئيس بلدية الخليل ومحمد ملحم رئيس بلدية حلحول.

انتفاضة الحجارة وانبعاث الحاضنة الشعبية

وبينما اندلعت انتفاضة الحجارة في 8 كانون الأول من عام 1987، بعد أن قام سائق شاحنة إسرائيلي بدهس مجموعة من العمال الفلسطينيين في مخيم جباليا شمال قطاع غزة على حاجز "أريز"، فقد شكلت هذه الحادثة اندلاع الشرارة الأولى لهذه الانتفاضة، والتي انتشرت كانتشار النار في الهشيم في كل المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية.[8] هذه الانتفاضة لم تأتِ بشكل عفوي أو آني، فلم يكن حادث حاجز "إيرز" حادثاً قدرياً لعبت الصدفة دورها في أحداثه، إنما كانت حالة عداء تمتد إلى أكثر من أربعين عاماً مضت من القهر والقمع والاضطهاد من أجل تصفية الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. وقد عبرت هذه الانتفاضة أيضاً عن الإيذان بانبعاث الحاضنة الشعبية للمقاومة الفلسطينية التي أُريد تغييبها من جديد، لتعيد القضية الفلسطينية إلى أصلها: شعب ينشد حريته. لذلك فقد تعاملت السلطات الإسرائيلية مع هذه الانتفاضة بشتى أنواع القسوة وأصناف القمع، حيث أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن "سياسة تكسير العظام" ضد الفلسطينيين، في مسعى منها لمجابهة إرادة الشعب الفلسطيني، عبر بث الرعب الذي يضمن للجيش الإسرائيلي الحفاظ على مكانته بتكريس أسطورة "الجيش الذي لا يُقهر"، والذي فشل في مجابهة أطفال يقاومون هذا الجيش بالحجارة في شوارع وزقاق المدن والقرى الفلسطينية.

معادلة الحاضنة الشعبية وقيمتها

تكمن قيمة الحاضنة الشعبية خلال الانتفاضة الفلسطينية بتمكنها من إنجاز الأمور التالية:

1. سقوط الرهان الإسرائيلي لأن هناك فجوة بين المقاومة الفلسطينية وجماهير الشعب الفلسطيني.
2. توفير الزخم والمخزون الشعبي للمقاومة، وتعويض التفوق المادي المعادي في موازين القوة بين قوة احتلال وشعب تحت الاحتلال.
3. انبعاث الوعي الجمعي وتجدده لدى كافة شرائح الشعب الفلسطيني التي يكتوي من ظلم الاحتلال، وإدراكه لأهمية خيار المقاومة، سيما بعد فشل مسارات التسوية، ومضي المشروع الصهيوني نحو الأمام في ابتلاع الأرض وطرد الإنسان وتغيير الواقع.
4. تعبئة الشعب الفلسطيني حول الانتفاضة وخيار المقاومة دفعته إلى تقديم أروع صور التضحية، والإصرار على الاستمرار في دعم المقاومة حتى نيل الحرية وتقرير المصير.
5. دفع دولة الاحتلال للاعتراف بالشعب الفلسطيني كشعب محتل، وانتهاء التعامل معه وفق مفهوم سكان المناطق أو "يهودا والسامرة".
6. تعاطف وتضامن الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي مع الشعب الفلسطيني، ساهم في إعادة القضية الفلسطينية إلى مكانتها الطبيعية، كقضية شعب يرفض الاحتلال.

أشكال التفاف الحاضنة الشعبية مع المقاومة الفلسطينية

شعبياً: بعد تنفيذ المقاومين الفلسطينيين لعملياتهم ضد قوات الاحتلال فإن الشعب الفلسطيني يعلن عن ابتهاجه باستهداف قوات الاحتلال، فيبادر بائعو الحلويات بتوزيع حلوياتهم في الميادين والشوارع والأزقة، والتي أصبحت كأحد المظاهر المألوفة للفرحة في النجاحات التي تحققها المقاومة الفلسطينية. وفي ذات الأجواء يُطلق سائقو السيارات أبواق سياراتهم تعبيرا عن شعورهم بالانتعاش والفرحة، فيما يتردد صدى صوت الأناشيد والأخبار العاجلة التي تبثها الإذاعات المحلية، إضافة إلى النقل المباشر للقنوات الإسرائيلية والفضائيات العربية عن تفاصيل وتطورات كل عملية.

بالمقابل وبعد معرفة المنفذ للعملية الفدائية نجد بأن الفصائل الفلسطينية تتنافس فيما بينها لتبني هذه العملية ومن ثم تبني عائلة المنفذ واحتضان أفراد أسرته وأطفاله، كما ويتسارع الجيران ومن خلفهم من الحشود الشعبية في التصدي لقرارات الجيش الإسرائيلي التي تقضي بهدم بيت منفذ العملية، لتتحول قريته إلى ساحة حرب ما بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال الصهيونية، الأمر الذي قد يؤخر تنفيذ هذه القرارات.

هذه المعادلة أدركتها قوات الاحتلال بشكل جلي بعد فشلها بتنفيذ أوامر هدم بيت الشهيد إبراهيم عكاري والذي نفذ عملية دهس لمجموعة من جنود الاحتلال كرد على اعتداءاتهم المتواصلة على المسجد الأقصى في 4 كانون ثاني 2014، حيث نفذت قوات الاحتلال لهذه القرار بعد أكثر من عام، وذلك عبر اقتحام مخيم شعفاط؛ حيث بيت الشهيد إبراهيم، وقد شارك في تنفيذ هذا القرار نحو 1200 جندي من قوات الاحتلال، كان منها وحدات من القوات الخاصة الإسرائيلية التي يطلق عليها "يمار" و"يسام" و"اليمام" بالإضافة إلى الشرطة الإسرائيلية والمخابرات ووحدات من الهندسة والقناصة وطائرة مروحية، وقد كشفت التقارير الإخبارية بأن الجيش الإسرائيلي قد أنفق على هذه العملية ما يقارب "20" مليون شيقل أي ما يعادل 5 مليون دولار أمريكي.[9]

إصرار قوات الاحتلال على تنفيذ قرار هدم بيت الشهيد إبراهيم عكاري على الرغم من التكاليف المرتفعة، إن دلت فإنما تدل على إدراك قوات الاحتلال بأنها لا تواجه بشكل خاص عوائل الشهداء وحدهم، بل تواجه الحاضنة الاجتماعية للمقاومة الفلسطينية بشكل عام، ولم تدرك قوات الاحتلال بأن ذلك سيكون له مردودا عكسياً، وذلك بعد أن أثارت هذه الحادثة الحاضنة الاجتماعية وأنعشتها في أداء دورها تجاه المقاومة والمقاومين، وقد أصبحت هذه الحادثة نموذجاً يؤسس لما يمكن فعله في حوادث مماثلة، فقد تداعى المئات من شبان المخيم إلى مكان البيت المهدوم وتنادوا بشعار: "إذا هدوها راح نبنيها" وقد نجحوا في العمل والتجهيز لإعادة بناء منزل جديد لعائلة الشهيد، فلم يمض يوم إلا وتم إسكان عائلة

الشهيد في هذا البيت إضافة إلى جمع التبرعات المالية لمساعدة وإسناد أسرته وأبنائه. وقد أصبح شعار: "إذا هدوها راح نبنيها" شعاراً دارجاً بعد تنفيذ كل عملية هدم بحق بيوت المقاومين الفلسطينيين، حيث أطلقت عدة شعبية لبناء بيوت شهداء في مدينة نابلس، إضافة إلى إعادة بناء بيت الشهيد مهند الحلبي في مدينة رام الله.[10]

إعلاميا: لقد أدرك الشعب الفلسطيني منذ الأيام الأولى من انتفاضة الحجارة التي اندلعت في الثامن من كانون الأول عام 1987 أهمية الإعلام ووسائله في التصدي للاحتلال الصهيوني، وعلى الرغم من بساطة ما لجأ اليه الشعب الفلسطيني في ذلك الحين من أدوات ووسائل، إلا أنها كانت بالغة التأثير في توجيه الجماهير الفلسطينية وتعبئتها، ويمكن حصر هذه الوسائل في ذلك الحين بالآتي: 1-توزيع البيانات الورقية الصادرة عن الفصائل الفلسطينية. 2-كتابة الشعارات عبر علب الدهان "البوية" على الجدران. 3-خطب الجمعة والنداءات عبر مآذن المساجد. 4-مجلات الحائط في المساجد والمدارس والنوادي. 5-إذاعات الراديو الوطنية مثل إذاعة القدس، وإذاعة منظمة التحرير الفلسطينية. 6-توزيع شريط الكاسيت للأغاني والأناشيد الوطنية. 7-توزيع الكتيبات والنشرات الأمنية والتعبوية على الشبان وطلاب المدارس والجامعات. 9-المهرجانات والاستعراضات شبه العسكرية لفصائل المقاومة. 10-رفع العلم الفلسطيني والرايات الفصائلية ونصبها على أعمدة الشوارع والمباني العامة.

ومع مرور السنوات، ومع تطور الإعلام بشكل عام، فقد كان للإعلام الفلسطيني بكافة أشكاله دورا مهماً في المعركة، سواء بقلم المحررين والكتاب أو بعدسة المصورين، فقد نجح الإعلام الفلسطيني في تحقيق جملة من الإنجازات الوطنية، منها: 1-توضيح معاناة الشعب الفلسطيني في معركته مع الاحتلال. 2-إبراز مواقف بطولية وطنية. 3-توضيح الانعكاسات المختلفة والآثار العديدة والإيجابية والسلبية للانتفاضة. 4-تعبئة الرأي العام تجاه المقاومة. 5-فضح ممارسات الاحتلال وعملائه.[11]

ومع بداية اندلاع انتفاضة الأقصى في 28 أيلول 2000، فقد واكب الإعلام الفلسطيني أعمال المقاومة الفلسطينية عبر تغطية الأحداث اليومية من جانب، والإشادة بأعمال المقاومة ونشاطاتها وإنجازاتها من الجانب الآخر، إضافة إلى التأثير على تصاعد روح المقاومة وتعبئة وحشد الجماهير العربية والإسلامية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق فقد اختزلت صورة استشهاد الطفل محمد الدرة، وقتله بدم بارد وهو يحتمي بأحضان والده مشهد المظلومية الفلسطينية لدى الرأي العام العالمي. أما بعد اندلاع انتفاضة القدس في الأول من تشرين الأول عام 2015 فقد أدركت حكومة الاحتلال بأن تأثير مفاعيل الإعلام أصبحت غير مقتصرة على الإعلام التقليدي فحسب، بل تعدته لتشمل منصات وسائل التواصل الاجتماعي والتي كان لها بالغ الأثر في صناعة الحدث وتأجيجه، ليصبح كل من يمتلك هاتفاً ذكياً بمثابة

مراسلا مباشرا للأحداث عبر منصات التواصل الاجتماعي. تداركاً لهذا الخطر فقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية حرباً خفية على إعلام المقاومة، كان من أحد إفرازاتها تنظيم مجموعة من اللقاءات جمعت الإسرائيليين وأصحاب بعض المنصات العالمية مثل "فيسبوك"، المنصة الأكثر انتشارا لدى الشباب الفلسطيني. وقد كشفت وزارة القضاء الصهيونية بأن إدارة موقع "فيسبوك" قد استجابت عام 2017 لما يقرب من 85% من طلبات إسرائيل، لإزالة وحظر وتقديم بيانات خاصة بالمحتوى الفلسطيني على موقع التواصل الاجتماعي. كما وتشير الوقائع بأن إدارات مواقع التواصل الاجتماعي قد نجحت في التضييق على المحتوى الفلسطيني، إذ يكفي أن ينقل الفلسطيني واقعه تحت الاحتلال، أو أن يعبّر عن حقه في مقاومته، أو أن ينشر صورة شهيد أو أسير، ليحظر حسابه بدعوى التحريض على الإرهاب.[12] إلا أن هذا المنع والحظر لم يمنع النشطاء الفلسطينيين من مواصلة نشاطاتهم وتفاعلاتهم على منصات التواصل الاجتماعي عبر تنظيم الحملات الإعلامية وتدويلها لعدة لغات عالمية.

بالمقابل فإن حكومة الاحتلال لم تكتف بحربها الخفية عبر منصات التواصل الاجتماعي، بل قامت باستهداف مقر قناة الأقصى الفضائية 12 مرة، كان آخرها في 12 تشرين الثاني 2018 حيث تم تدميره بثمانية صواريخ من الطائرات الحربية الإف 16، وتسويته بالأرض ليصبح أثراً بعد عين.[13] إلا أن هذا الاستهداف لم يحقق غايته من إسكات صوت المقاومة الفلسطينية، حيث تعلمت إدارة القناة من خلال استهدافها في السابق كيف توجِد مكاناً بديلاً، وإن كان بقدرات وإمكانيات أبسط من المقر الأساسي، إلا أنها تلبي الغرض في أن يستمرّ بث القناة وألا تغيب الصورة، وهذا ما حصل بالفعل حيث انتقلت القناة إلى مكان آخر غير معلوم وبدأت بالبث بعد عشر دقائق من التوقف.[14]

مؤسسياً: بعد اتفاق أوسلو بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي عام 1993، والذي جاء ليؤجل التفاوض على قضايا الصراع النهاية والتي على رأسها قضية مدينة بيت المقدس، فقد اكتفت السلطة الفلسطينية بتأسيس ممثلية لها في مدينة بيت المقدس، تحت إشراف وزير القدس في السلطة الفلسطينية فيصل الحسيني، والذي اعتبر "بيت الشرق" مقراً له. من جانب آخر فقد تعززت لدى المقدسيين قناعة بأنهم قد أصبحوا يجابهون الاحتلال لوحدهم في معركة يُراد فيها اقتلاعهم وطردهم، لذلك فقد أسسوا مئات من المؤسسات والجمعيات الأهلية والتي تنوعت اختصاصاتها ومجالات عملها في محاولة لتشكيل بديل عن الدور الرسمي الفلسطيني في القدس. وبالفعل فقد شُكلت هذه المؤسسات وبات المقدسيون يلجئون إليها في شؤونهم واحتياجاتهم اليومية.

بالإضافة إلى هذه المؤسسات الأهلية فقد تأسست عشرات المؤسسات الداعمة للقدس وللمقدسيين والمدافعة عن الأقصى في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، واستغلّ فلسطينيو الداخل وضعهم القانوني

كحَمَلة هوية إسرائيلية ليبنوا جسورًا للتواصل والدعم مع المقدسيين والمسجد الأقصى كون هذا الوضع يجعل وصولهم إلى المدينة والمسجد الأقصى أسهل من غيرهم من الفلسطينيين. وقد شكلت الحركة الإسلامية على مدار عقود ماضية الجهة الرئيسية التي تبنت قضية الدفاع عن المسجد الأقصى في الداخل الفلسطيني، فانبثقت عنها عشرات المؤسسة والهيئات المختصة بنصرة القدس والمسجد الأقصى، واستطاعت الحركة الإسلامية خصوصًا وباقي القوى الفلسطينية في الداخل الفلسطيني عمومًا تحريك الجماهير الفلسطينية نحو القدس والأقصى، وتُرجم ذلك على شكل مسيرات شدّ الرحال ومسيرات البيارق التي يشارك فيها فلسطينيو الداخل بهدف الرباط في المسجد الأقصى وإعماره، ومن ثمّ التجوّل في أسواق القدس والتسوق فيها بهدف دعم اقتصاد المقدسيين.[15]

سياسيا: من الجدير بالذكر أن فعل المقاومة الفلسطينية ليس مجرد هبة أو "فزعة" أو ردة فعل عاطفية على سياسات الاحتلال التعسفية وبطشه بحق الشعب الفلسطيني، بل هي برنامج ذو أهداف سياسية يسعى لتحقيقها من أجل التحرر والانعتاق من نير الاحتلال، والوصول إلى تقرير مصيره أسوة بالشعوب الحرة الأخرى. لذلك كان لا بد من وجود حاضنة سياسية تنبعث من الحاضنة الاجتماعية لضمان تحقيق هذه الأهداف، والحؤول دون التفريط بالتضحيات الجسام التي بذلها الشعب الفلسطيني خلال تاريخ الصراع مع الاحتلال. وقد بدى التفاف الحاضنة الشعبية مع المقاومة الفلسطينية بشكل واضح بعد فوز من يحمل مشروع المقاومة خلال انتخابات مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية والنقابات والمجالس المحلية والبلديات، وصولاً إلى انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني التي أجريت في 25 كانون الثاني من العام 2006، والتي أسفرت عن فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بعد حصولها على 76 مقعدا من مقاعد المجلس التشريعي البالغة 132 مقعداً.[16] هذا الفوز أعطى مؤشرات واضحة حول حقيقة موازين القوى في الشارع الفلسطيني وعكسها بشكل مباشر داخل المجلس التشريعي الفلسطيني، كذلك فقد أعطى الفوز مؤشراً واضحاً بأن الحاضنة الاجتماعية لا ترغب في استمرار نهج التسوية ومسيرة السلام مع حكومة الاحتلال والتي لم تحترمها، ولم تُحقق الأهداف الفلسطينية. فكان من الطبيعي أن يتم نقل ثقة هذه الحاضنة بخصوص تمثيل حقوق الشعب الفلسطيني والمناداة بحريته وانعتاقه، من الحرس القديم للثورة الفلسطينية المتمثل بحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) إلى الحرس الجديد والمتمثل بحركة المقاومة الإسلامية (حماس).

بالمقابل فإن هذا الفوز كان له تداعيات سلبية على الحاضنة الاجتماعية، وذلك بعد الدخول في حالة من الاستقطاب الحاد في الشارع الفلسطيني بعد فشل الحركتين في صياغة مشروع سياسي وطني قائم على القواسم المشتركة، والفشل في تشكيل حكومة وحدة وطنية فاعلة، الأمر الذي تدحرج نحو اندلا ع أحداث دموية شهدها قطاع غزة خلال شهر تموز من العام 2007، مما ساهم تطور هذه الأحداث نحو تفكك

النظام السياسي الفلسطيني الأمر الذي انعكس بالسلب أيضاً على الحاضنة الاجتماعية للمقاومة الفلسطينية والتي تعرضت للحصار في قطاع غزة، والتضييق من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية (التي تقوم بالتنسيق الأمني مع حكومة الاحتلال) في الضفة الغربية، والاستفراد من قبل حكومة الاحتلال بمدينة بيت المقدس. على ضوء هذا التشظي السياسي فقد كانت الحاضنة الشعبية هي المتضرر المباشر، حيث تم إغلاق مجموعة كبيرة من الجمعيات والمؤسسات الخيرية التي كانت تخدم الشعب الفلسطيني في المجالات المتعددة، كالخدمات الاجتماعية، والثقافية، والرياضية، والشبابية، والرعاية الصحية، وغيرها.

استهداف الحاضنة الشعبية

تمارس قوات الاحتلال الصهيونية وسائل ضغط عديدة على الحاضنة الاجتماعية في مدينة بيت المقدس بغرض إشغالها وإضعافها، وانهيارها وعدم وقوفها ومساندتها للمقاومة الفلسطينية، ولتحقيق هذه الغاية قامت الحكومة الصهيونية بالإجراءات التالية:

بناء جدار الفصل العنصري: يعتبر بناء جدار الفصل العنصري جزءا لا يتجزأ من مسلسل التنكيل الإسرائيلي بالشعب الفلسطيني بعزل و تقطيع أوصاله الجغرافية، وتحويل مناطق سكناه إلى تجمعات سكنية غير متصلة جغرافياً إلا من خلال مناطق واقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، وقد كانت الاعتبارات التي قامت عليها فكرة بناء هذا الجدار اعتبارات قائمة على ذرائع أمنية، بينما كان الهدف هو خدمة المستوطنات غير القانونية التي تغاضت عنها حكومة الاحتلال ابتداءً، ثم قبلت بوجودها واقعاً وعملت على خدمتها بصرف النظر عن التداعيات الكارثية على حياة الفلسطينيين المعيشية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تسبب بناء وتشييد هذا الجدار بفصل العائلات الفلسطينية التي باتت على جانبي الجدار مما أدى إلى ضعف وتفكك علاقاتها العائلية ونسيجها الاجتماعي، وباتت تعيش حالة من العزلة الاجتماعية لصعوبة التواصل مع عائلاتها على الجانب الآخر من الجدار. إضافة إلى أن عملية التنقل إن تمت باتت أكثر كلفة بسبب طول المسافة، والحاجة لتخطي العراقيل والحواجز التي وضعتها سلطات الاحتلال. ومن آثاره أيضا عزل نحو ربع المقدسيين عن مركز المدينة، ودفع عدد منهم إلى تغيير مكان إقامته.[17]

إغلاق المؤسسات الفلسطينية: منذ اندلاع انتفاضة الحجارة نهاية العام 1987 فقد سعت سلطات الاحتلال إلى التضييق على المؤسسات الفلسطينية، وذلك عبر سياستها المستمرة بإغلاق المدارس والنوادي والجامعات الفلسطينية، لاسيما بعد أن أدركت سلطات الاحتلال بأن التعليم أصبح خارج سيطرة إدارة الحكم العسكري، فيما أصدرت قرارات عسكرية تعدّ الكتل الطلابية أطراً خارجة عن القانون، ومن ينتمي إليها يتعرض للعقوبة بتهم أمنية، وبالفعل فقد شنت سلطات الاحتلال حملات اعتقالات كبيرة في أوساط الطلاب، وفرضت الإقامات الجبرية على القيادات الطلابية البارزة.[18] من جانب آخر لم يسلم

المعلم الفلسطيني من سياسة التنكيل، حيث ارتكزت سياسة سلطات الاحتلال تجاه المعلمين على أن كل معلم هو معادٍ لها، لذلك فقد استخدمت شتى السبل من أجل التضييق على المعلم الفلسطيني، منها: الإحالة القسرية إلى التقاعد، الفصل أو النقل التعسفي، تجميد الدرجات والعلاوات، استبعاد الكفاءات والخبرات التربوية والأكاديمية، الإقامة الجبرية ومنع السفر والاستدعاء المتكرر لجهاز المخابرات. أما بعد انتفاضة الأقصى فقد أغلقت السلطات العسكرية المدارس الفلسطينية واستولت عليها وحولتها لثكنات عسكرية، ورفعت العلم الإسرائيلي عليها.[19] وبعد أن أتمت سلطات الاحتلال من بنائها لجدار الفصل العنصري، فقد لحق 60% من طلاب جامعة القدس الذين كانوا يتلقّون تعليمهم في كليات تقع داخل المدينة -كلية هند الحسيني والحرم الجامعي في بيت حنينا-ضررا كبيراً، وذلك بحرمانهم من دخول المدينة والالتحاق بكلياتهم ومقاعدهم الدراسية. من جانب آخر، فإنّ قرابة 60% من المعلّمين الذين يعملون في مدارس مدينة بيت المقدس الخاصة والحكومية (تحت إشراف وزارة التعليم الفلسطينية) هم من غير المقدسيّين، وقد أصبح التحاقهم بصفوفهم مخالفة قانونية تعرّضهم للملاحقة والاعتقال من قبل سلطات الاحتلال.[20]

أما بعد عام من اندلا ع الانتفاضة فقد بدأت سلطات الاحتلال في استهداف المؤسسات الفلسطينية العاملة في مدينة بيت المقدس، حيث أغلقت في العاشر من آب 2001 مقر "بيت الشرق" وشرعت كذلك بإغلاق تسع مؤسسات فلسطينية تعمل في مجال الخدمات الاجتماعية والإنسانية وهي: "الغرفة التجارية"، و"المجلس الأعلى للسياحة"، و"المركز الفلسطيني لتطوير المشاريع الصغيرة"، و"مركز الأبحاث الفلسطينية"، و"دائرة شؤون الأسرى والمحررين"، و"دائرة إغاثة القدس للعمل الاجتماعي والميداني"، و"مركز التخطيط" في "مؤسسة الدراسات العربية"، و"نادي الأسير الفلسطيني".[21] وفي إحصائية لمركز الإعلام الفلسطيني "وفا" فقد أغلقت سلطات منذ عام 1988 وحتى 2019 قرابة 67 مؤسسة فلسطينية في مدينة بيت المقدس، إضافة إلى إغلاق قرابة 31 مدرسة إعدادية وثانوية خاصة.[22] كان من أبرز هذه الجمعيات تلك الناشطة في خدمة المسجد الأقصى المبارك، ففي 2014/9/3، أصدر وزير الجيش موشيه يعلون قرارًا بإغلاق مؤسسة "عمارة الأقصى والمقدسات" في مدينة الناصرة، وعقّبت الناطقة باسم جيش الاحتلال على القرار بالقول إن "المؤسسة قامت بالمشاركة مع حركة حماس في منطقة القدس، بإجراء نشاطات مختلفة في حيز الحرم القدسي سعيًا وراء تعزيز وجود المسلمين بالحرم، إضافة إلى مراقبة نشاطات اليهود الزائرين وتحركاتهم في المكان ومنع السيطرة اليهودية". وبعد اندلا ع انتفاضة القدس في الأول من تشرين الأول 2015 فقد سارعت قوات الاحتلال في قمع أي مبادرة شبابية في المسجد الأقصى، وذلك سعياً لكبح جماح الشباب المقدسي

المشارك في فعاليات هذه الانتفاضة، وفي هذا السياق فقد أصدر وزير جيش الاحتلال موشيه يعلون قرارًا آخر في 2015/9/8، اعتبر بموجبه ما أسماه "تنظيمي المرابطين والمرابطات" مجموعة خارجة عن القانون.[23]

تفريغ المدينة من الرموز والقيادات السياسية: لقد سعت سلطات الاحتلال من خلال فرض سيادتها على مدينة بيت المقدس على عزل المواطن المقدسي عن أي مرجعية سياسية، واعتبار أن حكومة الاحتلال وما تمثله من سلطات ودوائر مختلفة هي المرجعية الحصرية لأبناء المدينة، لذلك وبعد إقدامها على حظر الجمعيات والمؤسسات الوطنية الفلسطينية فقد عملت على تحطيم الرموز الفلسطينية والقيادات الوطنية، فعملت على اعتقال نواب المدينة المنتخبين للمجلس التشريعي الفلسطيني، وبعد أن فشلت في منعهم من ممارستهم أدوارهم السياسية والاجتماعية، فقد أقدمت القوات الإسرائيلية بتنفيذ قرار الحكومة القاضي بإبعاد النواب المقدسيين من أعضاء المجلس التشريعي إلى خارج حدود المدينة، ومن أجل تنفيذ هذا القرار فقد أقدمت المخابرات الإسرائيلية في 23 كانون الثاني 2012، بتنفيذ عملية اختطاف لمن تبقى من النواب (الوزير السابق خالد أبو عرفة والنائب محمد طوطح) الذين اعتصموا في خيمة اعتصام كانت قد نُصبت في ساحة مقر الصليب الأحمر احتجاجاً على قرار إبعادهم. فيما أعلنت الشرطة الإسرائيلية بأنه: "لا حصانة ولا أي وضعية دبلوماسية تسري في مبنى الصليب الأحمر".[24]

ومن أجل تحجيم ومنع أي جهة أخرى من العمل داخل مدينة بيت المقدس والمسجد الأقصى المبارك، فقد أعلن مجلس الوزراء الإسرائيلي في 17 تشرين الثاني 2015، عن قراره بحظر "الجناح الشمالي" للحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح، بعد اتهام الحركة باستغلال مهرجان ما أطلقت عليه "التحريض الزائف" الذي يحمل عنوان" الأقصى في خطر"، وكذلك اتهام الحركة بإنشاء مجموعة "مأجورة" أطلقت على نفسها اسم "المرابطون"، والتي تتحمل مسئولية توثير الأوضاع في منطقة "جبل الهيكل" والتحريض على "أعمال العنف". واعتبر قرار الحظر بأن الحركة الإسلامية هي جمعية خارجة عن القانون، وبأن أي شخص ينتمي إليها أو يعمل في إطارها معرض للاعتقال وعقوبة السجن.[25] وفي 8 أيار 2016 تم اعتقال الشيخ رائد صلاح، بعد اتهامه بالتحريض على الكراهية.[26] وفي الآونة الأخيرة وخلال أحداث "باب الرحمة" التي اندلعت في شهر شباط من العام 2019، لم تتوانَ سلطات الاحتلال من استهداف إدارة المسجد الأقصى التابعة للأوقاف الأردنية بشكل غير مسبوق، فتم اعتقال الشيخ عبد العظيم سلهب رئيس مجلس الأوقاف (أعلى موظف في إدارة الوقف برتبة وزير) ومنعه من دخول المسجد الأقصى لمدة 40 يوما، إضافة للاعتقالات اليومية للحراس والسدنة والمرابطين وفرض الغرامات والإبعاد عن المسجد الأقصى والبلدة القديمة من مدينة بيت المقدس.[27]

أسرلة التعليم في المدارس الفلسطينية: منذ بداية الاحتلال الصهيوني لمدينة بيت المقدس وفي مساعيها الرامية إلى تعميم الثقافة الإسرائيلية على الطلاب المقدسيين، فقد عمدت الحكومات الصهيونية المتعاقبة، على تخصيص منهاج تعليمي للمراحل الدراسية الممتدة من الابتدائية إلى الثانوية منزوع من أي قيم وطنية تربطه بالشعب الفلسطيني إضافة إلى شطب وطمس كل ما له علاقة بالنضال الوطني الفلسطيني، وقد تضمن المنهاج التركيز على أهمية "التعايش" بين الشعبين و"نبذ العنف" ومحاربة "الإرهاب"، فيما سعى لإظهار دولة الاحتلال بمظهر الدولة الديمقراطية، فضلا عن استبدال أسماء المدن الفلسطينية بأسماء عبرية. وبينما كان الشعب الفلسطيني على موعد مع انتفاضاته المتكررة لم ينجح هذا المشروع في إحداث التغيير والأهداف المرجوة. من جانب آخر، ومن أجل التعامل مع المدارس القائمة (الحكومية والأهلية) فقد فرضت سلطات الاحتلال على مدارس مدينة بيت المقدس عدة تقسيمات، وذلك حسب الجهة التي تديرها، حيث تدير بلدية الاحتلال 63 مدرسة تتلقى تمويلا مباشرا من وزارة المعارف الإسرائيلية، في حين يبلغ عدد مدارس الأوقاف التابعة للسلطة الفلسطينية 31 مدرسة، و7 مدارس تتبع لهيئة الأمم المتحدة "لأونروا"، و11 مدرسة تعرف بمدارس المقاولات التي تديرها عائلات إسرائيلية، وتتلقى تمويلها من وزارة المعارف، في حين هنالك المدارس الأهلية التي يتلقى جزء منها تمويلا من بلدية الاحتلال وعددها 82 مدرسة، والنوع الآخر من هذه المدارس الأهلية يعتمد على التمويل الذاتي ويبلغ عددها 12 مدرسة. هذه التقسيمات التي فرضتها إسرائيل أفرزت معاناة طويلة لقطاع التعليم في المدينة، فالمدارس التي تتبع وزارة المعارف وبلدية الاحتلال لها مناهج خاصة، وإضافات وشروط على الكتب التي يدرسها الطلبة داخل فصولها، إضافة إلى قيامها بتحريف نسخ من المنهاج الفلسطيني، وتعميمه على المدارس العربية بالقوة، وبذلك فقد ساهمت في تمرير خططها نحو أسرلة التعليم في المدينة، سواء من خلال فرض المنهاج الإسرائيلي على المدارس التي تتلقى تمويلا من البلدية أو وزارة المعارف، أو من خلال تمرير نسخ محرفة من المنهاج الفلسطيني إلى المدارس العربية، حيث تقوم سلطات الاحتلال بإرسال نسخ محرفة من المنهاج الفلسطيني لمدارس الأوقاف والأونروا، وتدعي أنها نسخ أصلية من منهاج وزارة التربية والتعليم، وعند مطابقة هذه النسخ المحرفة مع شروط المنهاج الفلسطيني، يكون الفرق جوهريا بين النسختين، حيث تختفي أي نصوص أو صور أو آيات قرآنية أو ذكريات لمناسبات فلسطينية، وفي هذه الحالة تضطر بعض المدارس إلى الالتزام بما هو متوفر من هذه النسخ المحرفة لاستدراك العام الدراسي، نظرا لمنع سلطات الاحتلال وصول النسخ الأصلية للمنهاج الفلسطيني، فيما باتت بعض المدارس العربية تلتزم بتدريس هذه النسخة المحرفة تجنبا للمضايقات الإسرائيلية، سواء بإغلاق المدرسة أو اعتقال أعضاء الهيئة التدريسية في حال لم يلتزموا بتعليمات بلدية الاحتلال.[28]

علاوة على ذلك فقد شهدت مدارس مدينة بيت المقدس إهمال واضح في التعليم ونقص حاد في الغرف المدرسية سواء في المدارس التابعة لبلدية أو التابعة للسلطة الوطنية، مع الإشارة إلى أن السلطات الإسرائيلية لا تسمح لمدارس الأوقاف التابعة للسلطة الفلسطينية بالتوسع أو بناء مدارس جديدة وطبعا هذا يؤثر على تفاقم ظاهرة التسرب، فمعظم الإحصائيات –وإن كان هنالك تباين بين الإحصائيات الفلسطينية والإسرائيلية لتعدد المرجعيات التعليمية في القدس– تشير إلى أن نسبة التسرب في مدارس شرقي القدس من أعلى النسب إن لم تكن الأعلى في مدارس إسرائيل والسلطة الوطنية.[29]

سياسة القمع ومعالجة ردات الفعل: دهمومة الانتفاضات الفلسطينية وشجاعة الشبان الفلسطينيين في التصدي لقوات الاحتلال، قد دفعت بالحكومات الصهيونية إلى تصعيد قمعها للشعب الفلسطيني سعياً لإخضاعه ودفعه للقبول بالأمر الواقع، وفي إطار هذا التصعيد فقد أقرت حكومة الاحتلال بقيادة اسحق رابين لسياسة "تكسير العظام" خلال تصديها لانتفاضة الحجارة التي اندلعت في كانون الأول 1987. وبعد انتفاضة الأقصى في عام 2000 فقد قامت قوات الاحتلال باقتحام المدن الفلسطينية في إطار ما أطلقت عليه اسم عملية "الجدار الواقي". وبينما كانت عبر سياساتها القمعية هذه تستهدف الجماعات الفلسطينية وفصائل المقاومة، فقد بدأت مع اندلا ع انتفاضة القدس في تشرين الأول عام 2015 بمحاربة الفلسطينيين كأفراد، حيث لم تكتفِ سلطات الاحتلال بسياساتها القمعية الغليظة في قمع الشعب الفلسطيني، بل لجأت إلى السياسة "الناعمة" في هذا القمع حيث تشمل ملاحقة المواطن الفلسطيني في مدينة بيت المقدس كفرد عبر فتح ملف الضرائب ضده، وهدم بيته بحجة البناء بدون ترخيص، ومصادرة أملاكه، وإبعاده عن مدينة بيت المقدس والمسجد الأقصى، وتقييد حركته بمنعه للسفر، وتغليظ الأحكام القضائية ضده، ومنه من التعبير عن رأيه عبر منصات ووسائل التواصل الاجتماعي، وكل ذلك بهدف ثنيه وردعه عن ممارسة أي دور مستقبلي لصالح قضيته.

الخلاصة والتوصيات

منذ عام 1967 واحتلال ما تبقى من فلسطين التاريخية ومدينة بيت المقدس، فقد التقى أكثر من أربعة أجيال لأكثر من خمسين عام خلف الحواجز والمتاريس في مواجهة مشروع الاحتلال الصهيوني، بالمقابل فقد كانت الظروف التي تحيط هذه الأجيال من الحاضنة الاجتماعية للمقاومة الفلسطينية تسير من سيء إلى أسوأ لما تميز به الاحتلال الصهيوني من سياسة تعسفية على كل الأصعدة من خلال تسريع مخططاته الاستيطانية، ومحاولات التهويد، وهدم البيوت واعتقال الآلاف من المواطنين والرموز والمرجعيات الوطنية، وفرض العقوبات الجماعية والسيطرة على مرافق الحياة، ومصادرة الأرض، ونهب الموارد المائية والحرب الاقتصادية وإقفال المؤسسات العلمية والنقابية والمهنية والخيرية، واعتماد البيروقراطية البطيئة بهدف الإذلال،

وصولاً إلى ما هو أهم وأخطر مصيرية وهو حرمان الشعب الفلسطيني من هويته وتفريغه من المضمون الوطني عبر أرسلته لمناهج التعليم الفلسطيني.

على ضوء ذلك فإن هذه الدراسة تؤكد بأن سلطات الاحتلال ومن الأيام الأولى لهذا الاحتلال، قد أعلنت حرباً مفتوحة على الحاضنة الاجتماعية كونها تُشكل الدفيئة الحقيقية للمقاومة الفلسطينية، وتحذر هذه الدراسة من خطر تآكل هذه الحاضنة، لذلك توصي بالأمور التالية:

1. لا بد من تعزيز الوعي الجمعي في مواجهة الاستهداف الصهيوني للحاضنة الاجتماعية، وذلك بمعالجة الانقسام الفلسطيني وأسبابه وحالة التشظي السياسي بين الفصائل الفلسطينية.
2. العمل على تذويب الفوارق الشكلية سعياً للوصول إلى برنامج وطني قائم على قواسم مشتركة يتعلق بمجابهة المشروع الصهيوني على كافة الأصعدة.
3. العمل على زيادة اللحمة بين مؤسسات العمل الاجتماعي، إضافة إلى صياغة متطورة لكيفية التكامل في العمل الميداني كبديل عن حالة التناقض والاختلاف.
4. العمل على حماية المرجعيات والرموز الوطنية والدفاع عنها، وترميز قيادات شابة جديدة من الجنسين، ودعم المبادرات التطوعية التي تخدم المجتمع الفلسطيني.
5. إطلاق حملات شعبية وإعلامية وخيرية لمؤازرة من يتعرض للأضرار نتيجة المقاومة ومجابهة العدو الصهيوني.
6. ضرورة تطوير وسائل ومنابر ومنصات إعلامية لتعبئة الجماهير الفلسطينية وصقل وعيها في كيفية مواجهة خطر المخططات الصهيونية.
7. العمل على معالجة ظاهرة التسرب من المدارس، ورفع درجة الوعي لدى الأهالي فيما يتعلق بأهمية بالتعليم كنوع مهم من أنواع مقاومة الاحتلال.

الهوامش

[1] أبو دياك، ماجد إبراهيم، "الحاضنة الشعبية للمقاومة الفلسطينية"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر: مستقبل المقاومة الفلسطينية في ضوء الحرب على قطاع غزة، ص1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، سبتمبر 2015م
ورقة-عمل-الحاضنة-الشعبية-للمقاومة-الف/https://www.alzaytouna.net/2015/09/22

[2] صالح، محسن محمد (16-12-2016) الحاضنة الشعبية للمقاومة الفلسطينية، حلقة متلفزة، برنامج: إضاءات سياسية، قناة القدس الفضائية، https://www.youtube.com/watch?v=i527IsAg1KM

[3] موقع قدس برس (6-7-2016) "الحاضنة الشعبية" للمقاومة.. صمود أسطوري في وجه آلة الحرب الإسرائيلية.
https://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=20931

[4] ابن خلدون، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، دار الفكر، بيروت، 1988، الجزء الأول.

[5] غولدا مائير، مقابلة متلفزة مع موقع اوز الإسرائيلي/ גולדה מאיר (16-2-2017): "אין דבר כזה פלסטינים, יש יהודים וערבי".
https://www.youtube.com/watch?v=lhjB9W8UEgk

[6] خبتي، علي بن صالح، **صورة العرب والمسلمين في مدارس إسرائيل: تحليل المناهج الدراسية في التعليم العام**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009.

[7] أبو هدبة، أحمد "واقع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الاحتلال وحتى الانتفاضة"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 48، نيسان 2004، ص41-117.

[8] موقع الجزيرة نت (6-10-2015) انتفاضات فلسطين.. من "أطفال الحجارة" إلى "الأقصى".

انتفاضات-الفلسطينيين/https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/10/6

9 موقع رام الله الإخباري (2015-12-8) 20 مليون شيقل تكلفة عملية هدم منزل العكاري.. ما الذي قاله الإعلام الإسرائيلي بخصوص حملات التبرعات في شعفاط ونابلس.

https://ramallah.news/post/50988/20--مليون-شيقل-تكلفة-عملية-هدم-منزل-العكاري-ما-الذي-قاله-الاعلام-الاسرائيلي-بخصوص-حملات-التبرعات-في-شعفاط-ونابلس

10 فلسطين اليوم (2016-1-31) نشرة إخبارية صادرة عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

https://books.google.com.tr/books?id=UeZ_DwAAQBAJ

11 أبو حشيش، حسن محمد (2002) "دور الإعلام الفلسطيني في مساندة ودعم صمود المواطنين". ورقة عمل مقدمة لمؤتمر في الجامعة الإسلامية عام 2002م.

http://site.iugaza.edu.ps/hhashesh/extra/دور-الإعلام-الفلسطيني-في-مساندة-ودعم-ص

12 موقع الجزيرة نت (2018-3-26) فيسبوك.. في خدمة إسرائيل.

https://www.aljazeera.net/news/arabic/2018/3/26/فيسبوك-في-خدمة-إسرائيل

13 وكالة الرأي الفلسطينية (2018-11-13) 12 عاما من التأسيس والاستهداف والتميز: إعادة بث فضائية الأقصى.. بُحاحٌ يحرم "الكابينيت" من النوم!

http://alray.ps/ar/post/186548

14 العربي الجديد (2018-11-14) فضائية الأقصى مواصلة البث فوق الركام.

https://www.alaraby.co.uk/medianews/14/11/2018/فضائية-الأقصى-مواصلة-البث-فوق-الركام-1

15 موقع مدينة القدس (2015-11-20) استهداف المؤسسات الداعمة للقدس سياسة إسرائيلية للاستفراد بالقدس والمقدسات.

http://www.alquds-online.org/index.php?s=9&cat=20&id=234

16 موقع الجزيرة نت (2006-1-26) حماس تفوز رسميا بـ 76 مقعدا في التشريعي.

https://www.aljazeera.net/news/arabic/2006/1/26/حماس-تفوز-رسميا-بـ-76-مقعدا-في-التشريعي

17 موقع الجزيرة نت (2014-11-21) جدار الفصل الإسرائيلي.

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2014/11/21/جدار-الفصل-الإسرائيلي

18 أبو عامر، عدنان (2018-4-8) تطور المقاومة الشعبية الفلسطينية ...انتفاضة الحجارة 1987-1993.

https://adnanabuamer.com/post/138

19 صالح، محسن محمد، **معاناة الطالب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: بيروت، 2015.

20 وكالة الأنباء الفلسطينية/ وفا: مؤسسات فلسطينية أغلقها الاحتلال الإسرائيلي في القدس منذ عام 1967.

http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9327

21 موقع مدينة القدس (2017-8-11) 17 عامًا على إغلاق بيت الشرق ومؤسسات مقدسية.

http://alquds-online.org/index.php?s=news&cat=8&id=24238

22 وكالة الأنباء الفلسطينية/ وفا: واقع التعليم في مدينة القدس.

http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3597

23 موقع مدينة القدس (2015-11-20) استهداف المؤسسات الداعمة للقدس سياسة إسرائيلية للاستفراد بالقدس والمقدسات.

http://www.alquds-online.org/index.php?s=9&cat=20&id=234

24 الجزيرة نت (2012-1-24) إسرائيل لا حصانة للصليب الأحمر.

https://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/1/24/إسرائيل-لا-حصانة-للصليب-الأحمر

25 הארץ: (17.11.2015) הקבינט הכריז על הפלג הצפוני של התנועה האיסלאמית התאחדות בלתי מותרת.

https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2777993

26 موقع الجزيرة نت (2016-5-8) الشيخ رائد صلاح يدخل السجن متمسكا بمبادئه.

https://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/5/8/الشيخ-رائد-صلاح-يدخل-السجن-متمسكا-بمبادئه

27 موقع عرب 48 (2019-2-24) الاحتلال يبعد رئيس مجلس الأوقاف ونائبه.

https://www.arab48.com/فلسطينيات/أخبار/2019/02/24/القدس-الاحتلال-يعقل-رئيس-مجلس-الأوقاف-الشيخ-عبد-العظيم-سلهب

28 العربي 21 (2018-10-26) "أسرلة التعليم" خطة إسرائيلية لتحريف المنهاج الفلسطيني بالقدس.

https://arabi21.com/story/1132687أسرلة-التعليم-خطة-إسرائيلية-لتحريف-المنهاج-الفلسطيني-بالقدس

29 فرج، حسن (2010) واقع الشباب المقدسي، المركز الفلسطيني للإرشاد.

https://www.pcc-jer.org/ar/content/واقع-الشباب-المقدسي-حسن-فرج